IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام

# نشـرة إعلاميــة

**INFCIRC/751**
Date: 30 April 2009

**General Distribution**
Arabic
Original: English, Russian

## رسالة مؤرخة ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ وردت من البعثة الدائمة لكلٍّ من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن بيان مشترك صادر عن ديمتري ميدفيديف، رئيس الاتحاد الروسي، وباراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

تلقَّت الأمانة رسالة بتاريخ ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ من البعثة الدائمة لكلٍّ من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، تحيل إلى جميع الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بياناً مشتركاً صادراً عن ديمتري ميدفيديف، رئيس الاتحاد الروسي، وباراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، يوم ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

وحسبما هو مطلوب في تلك الرسالة، يعمَّم البيان المرفق طيه لإعلام جميع الدول الأعضاء.

١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩

**بيان مشترك صادر عن ديمتري ميدفيديف، رئيس الاتحاد الروسي، وباراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية**

إننا، إذ نؤكد مجدداً أن الحقبة التي اتسمت فيها نظرة بلدينا إلى بعضهما بالعداء قد انقضت منذ فترة طويلة، وإذ ندرك المصالح الكثيرة المشتركة بيننا، حددنا اليوم المسائل الجوهرية التي تُشكّل جدول الأعمال المشترك بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الذي سيجري تطويره خلال الأشهُر والأعوام القادمة. وقد عقدنا العزم على العمل سوياً من أجل تعزيز الاستقرار الاستراتيجي وترسيخ الأمن الدولي، والوقوف سوياً في مواجهة التحديات العالمية الراهنة، وتسوية الاختلافات التي تنشأ بيننا بصراحة وصدق من منطلق الاحترام المتبادل وإيلاء الاعتبار اللازم لاهتمامات الطرف الآخر.

وقد ناقشنا التدابير اللازمة للتغلُّب على آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، وتدعيم النظام النقدي والمالي الدولي، واستعادة القدرة على تحقيق النمو الاقتصادي، واتخاذ الإجراءات الرقابية المناسبة التي تكفل عدم نشوء مثل هذه الأزمة مجدداً.

وناقشنا أيضاً إشكاليات تحديد وخفض الأسلحة النووية. واتفقنا، بوصفنا زعيمي الدولتين اللتين تملكان أكبر ترسانتين للأسلحة النووية، على العمل سوياً من أجل الوفاء بالتزاماتنا بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعلى أن نعطي مثالاً قيادياً يُحتذى في مجال خفض عدد الأسلحة النووية في العالم. وأعلنّا عن التزام بلدينا بتحقيق هدف خلو العالم من الأسلحة النووية، مع إدراكنا أنه هدف طويل الأجل ويستدعي إيلاء اهتمام مجدد لتدابير مراقبة التسلح وتسوية النزاعات، شريطة أن تعمل جميع البلدان ذات الاهتمام على تنفيذ هذه التدابير تنفيذاً كاملاً. واتفقنا على إجراء تخفيضات جديدة لأعداد ما نملكه من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية على نحو قابل للتحقق، وبصورة تدريجية تبدأ باستبدال معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، والاستعاضة عنها بمعاهدة جديدة مُلزمة قانوناً. وقد وجَّهنا مفاوضينا إلى الشروع فوراً في إجراء محادثات بشأن المعاهدة الجديدة والتبليغ بالنتائج التي تحرَز في العمل على التوصل إلى اتفاق جديد بحلول تموز/يوليه.

وإذ نسلّم بأنه ستبقى لدينا اختلافات في الآراء بشأن أغراض نشر منظومة الدفاع ضد القذائف في أوروبا، ناقشنا الإمكانيات الجديدة المتاحة لقيام تعاون دولي متكافئ في مجال الدفاع ضد القذائف، تراعى فيه التقييمات المشتركة، التي تهدف إلى تعزيز أمن بلدينا، علاوةً على أمن حلفائنا وشركائنا، فيما يتعلق بالتحديات والتهديدات التي تشكلها القذائف.

وستناقش حكومتانا العلاقة بين منظومات الأسلحة الهجومية والأسلحة الدفاعية.

ونحن نعتزم بذل جهود مشتركة من أجل تعزيز النظام الدولي لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. ونعرب، في هذا الصدد، عن تأييدنا القوي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتزامنا بمواصلة العمل على تعزيزها. وسنسعى سوياً إلى كفالة حفظ الأسلحة والمواد النووية في أماكن آمنة، مع تيسير الاستخدام الآمن للطاقة النووية في الأغراض السلمية. ونعرب عن تأييدنا لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونشدد على أهمية نظام الضمانات الذي وضعته الوكالة. ونحن نهدف إلى تحقيق الامتثال على الصعيد العالمي للنظام الشامل

لضمانات الوكالة، وفقاً لأحكام المادة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار، وأحكام البروتوكول الإضافي للمعاهدة، ونحث على التصديق على هذين الصكين والشروع في تنفيذهما. وسنسعى إلى ترسيخ أسس التعاون في مجال مكافحة الإرهاب النووي. وسنعمل على مواصلة تعزيز المبادرة العالمية لقمع أعمال الإرهاب النووي، التي تضم الآن ٧٥ بلداً. ونعرب أيضاً عن تأييدنا للمفاوضات الدولية بشأن إعداد معاهدة قابلة للتحقق من أجل وضع حد لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. وقد سلطنا الضوء على أهمية بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، باعتباره أحد التدابير الأساسية لعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، أكد الرئيس أوباما التزامه بالعمل على أن يصدق الجانب الأمريكي على هذه المعاهدة. ونحن نُحَيِّي الإنجازات التي تحققت من خلال مبادرة الأمن النووي التي أُطلِقت في براتيسلافا في عام ٢٠٠٥، بما في ذلك خفض استخدام اليورانيوم المُثرى للأغراض المدنية إلى الحد الأدنى، ونسعى إلى مواصلة التعاون المشترك من أجل تعزيز الأمن النووي وتحقيق استدامته. وقد اتفقنا على دراسة المبادرات الجديدة الممكنة من أجل تطوير التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، مع العمل على تعزيز نظام عدم الانتشار النووي في ذات الوقت. ونحن نشيد بعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل وضع نُهُج متعددة الأطراف بشأن دورة الوقود النووي، ونشجع الجهود الرامية إلى إيجاد نُهُج تحقق المنفعة المتبادلة للدول التي تنظر في إمكانية إقامة أنظمة خاصة بها لإنتاج الطاقة النووية أو التوسع في ما لديها من برامج لإنتاج الطاقة النووية، على نحو يتسق مع حقوقها وواجباتها بموجب معاهدة عدم الانتشار. وبغية تيسير التعاون في مجال الاستخدام الآمن للطاقة النووية في الأغراض السلمية، سيعمل الجانبان معاً على إنفاذ الاتفاق الثنائي بشأن التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ولأغراض تعزيز جهود عدم الانتشار، نعلن أيضاً عن اعتزامنا إضفاء زخم جديد على تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠، بشأن الحيلولة دون حصول الجهات من غير الدول على المواد والتكنولوجيات ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل.

وقد اتفقنا على العمل على أساس ثنائي، وفي سياق المنتديات الدولية، من أجل تسوية النزاعات الإقليمية.

واتفقنا على أن تنظيم القاعدة، والجماعات الإرهابية والجماعات المتمردة الأخرى التي تمارس أنشطتها في أفغانستان وباكستان، تشكل تهديداً مشتركاً لدول كثيرة، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي. واتفقنا على العمل من أجل إيجاد ودعم إجراءات دولية منسقة تؤدي الأمم المتحدة دوراً أساسياً فيها. واتفقت آراؤنا أيضاً بشأن وجوب استخدام نهج دولي منسق مماثل تجاه مكافحة تدفق المخدرات من أفغانستان، علاوةً على مكافحة توريد السلائف بصورة غير مشروعة إلى هذا البلد. واتفق الجانبان على إيجاد سبل جديدة للتعاون من أجل تيسير الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق الاستقرار في أفغانستان وإعمارها وتنميتها، بما في ذلك الجهود المبذولة في السياق الإقليمي.

ونحن نؤيد استئناف المحادثات السداسية الأطراف في القريب العاجل، وقد اتفقنا على مواصلة العمل على إزالة الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية على نحو قابل للتحقق، وفقاً لأهداف ومبادئ البيان المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ والصكوك التوافقية التالية له. وأعربنا أيضاً عن القلق بشأن ما يمكن أن يسببه إطلاق كوريا الشمالية لقذيفة تسيارية من أضرار للأمن والاستقرار في المنطقة، واتفقنا على حث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على ممارسة ضبط النفس والامتثال للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وإذ نعترف بحق إيران في امتلاك برنامج لتطوير الطاقة النووية للاستخدامات المدنية بموجب معاهدة عدم الانتشار، فإننا نرى أن إيران تحتاج إلى استعادة الثقة في أن برنامجها هو برنامج ذو طبيعة سلمية صرفة. ونؤكد على أن إيران ارتضت، بموجب دخولها طرفاً في معاهدة عدم الانتشار، تَحَمُّل مسؤولية الالتزام الوارد

في المادة الثانية من تلك المعاهدة، فيما يتصل بكونها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، شأنها في ذلك شأن أية دولة غير حائزة للأسلحة النووية من الدول الأطراف في المعاهدة. ونحن ندعو إيران إلى أن تنفذ تنفيذاً كاملاً القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالتعاون المطلوب مع الوكالة. وقد أكدنا مجدداً التزامنا بالسعي إلى إيجاد حل دبلوماسي شامل، بما في ذلك عن طريق الدبلوماسية المباشرة والمفاوضات في إطار مجموعة "الخمسة + ١"، ودعونا إيران إلى اغتنام هذه الفرصة من أجل معالجة شواغل المجتمع الدولي.

وشرعنا كذلك في إجراء حوار بشأن قضايا الأمن والاستقرار في أوروبا. وعلى الرغم من عدم اتفاقنا حول أسباب ونتائج الأعمال العسكرية التي جرت في آب/أغسطس من العام الماضي، اتفقنا على وجوب مواصلة جهودنا تجاه إيجاد حل سلمي دائم لحالة عدم الاستقرار السائدة الآن. وإذ نأخذ في اعتبارنا أنه ستظل بيننا اختلافات ملموسة في الآراء، فإننا نؤكد أهمية الاتفاق ذي النقاط الست المبرم في ١٢ آب/أغسطس، والاتفاق المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر، وكذلك الاتفاقات الأخرى ذات الصلة، ونؤكد أهمية مواصلة التعاون الفعال في إطار مناقشات جنيف بهدف كفالة الاستقرار في المنطقة.

واتفقنا على أن استئناف أعمال مجلس الناتو – روسيا يمثل خطوة إيجابية. وأعربنا عن ترحيبنا بمشاركة وفد من الولايات المتحدة في المؤتمر الخاص المعني بأفغانستان، الذي عُقِد تحت رعاية منظمة شنغهاي للتعاون في الشهر الماضي.

وناقشنا رغبتنا في استكشاف إمكانية إجراء حوار شامل بشأن تعزيز الأمن الأوروبي – الأطلسي والأمن الأوروبي، بما في ذلك الالتزامات القائمة ومقترحات الرئيس ميدفيديف التي طرحها في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ بشأن هذه المسائل. وتمثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إحدى الساحات الأساسية المتعددة الأطراف لإجراء هذا الحوار، وينطبق القول نفسه على مجلس الناتو – روسيا.

واتفقنا أيضاً على أن تتضمن لقاءاتنا في المستقبل مناقشات بشأن التهديدات عبر الوطنية، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والفساد والمخدرات، بهدف تعزيز تعاوننا في التصدي لهذه التهديدات، وتوسيع إطار الجهود الدولية في هذه المجالات، ويشمل ذلك اتخاذ إجراءات ومبادرات مشتركة.

وسنسعى إلى إضفاء إيقاع دينامي جديد على روابطنا الاقتصادية، بما في ذلك إطلاق لجنة حكومية دولية معنية بالتعاون التجاري والاقتصادي وتكثيف الحوار في مجال الأعمال التجارية. ويتعين على قيادات قطاعات الأعمال التجارية، ولاسيما في هذه الأوقات الاقتصادية العصيبة، أن تستفيد من جميع الإمكانيات المتاحة من أجل تنشيط الاقتصاد. وقد وعد كلانا بتوجيه حكومتينا إلى السعي لإكمال متطلبات انضمام الاتحاد الروسي إلى منظمة التجارة العالمية في أقرب وقت ممكن، ومواصلة العمل على تهيئة الظروف المناسبة لتنمية الروابط الاقتصادية بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية.

*ونحن* عازمون على تعزيز التعاون في مجال تطبيق مبادئ الأمن العالمي للطاقة، التي اعتُمِدت في اجتماع قمة "مجموعة الثمانية"، الذي عُقِد في سانت بطرسبرغ في عام ٢٠٠٦، بما في ذلك التعاون في مجال تحسين كفاءة الطاقة وتطوير تكنولوجيات الطاقة النظيفة.

وقد حدَّدنا اليوم المعالم الرئيسية لخطة العمل الشاملة والطموحة لحكومتينا. وأكد كلانا الرغبة المتبادلة في أن تكون الاتصالات بين حكومتينا قائمة على نحو أفضل تنظيماً وأكثر انتظاماً. وسيعزز إضفاء سمة مؤسسية متزايدة على التعاون بين وزاراتنا وهيئاتنا فرص النجاح في تحقيق الأهداف الطموحة التي وضعناها اليوم.

وناقشنا، في الوقت نفسه أيضاً، آفاق توثيق التعاون ليس بين حكومتينا فحسب، بل وبين الدوائر الاجتماعية في بلدينا أيضاً: من قبيل تعزيز التعاون العلمي، وزيادة عدد الطلاب الذين يتلقون الدراسة في البلد الآخر، وزيادة حجم التبادل الثقافي، وتعزيز التعاون بين منظماتنا غير الحكومية. ونحن نسعى أيضاً، في إطار علاقاتنا المتبادلة، إلى الاسترشاد بمبادئ سيادة القانون، واحترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، وقبول الرأي الآخر.

ونعرب *نحن*، زعيمي الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، عن استعدادنا للتخلص من عقلية "الحرب الباردة" وفتح صفحة جديدة في مجال العلاقات بين بلدينا. وقد أفلحنا، في غضون أشهُر معدودة فقط، وبفضل تكثيف الجهود، في إضفاء سمة جديدة على علاقاتنا. وقد آن أوان الانخراط في العمل، والانتقال من تبادل المجاملات إلى تحقيق إنجازات فعلية تخدم مصالح الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، وتحقق منفعة جميع المهتمين بتحقيق السلام والازدهار في العالم.